المجلة الصباح
العدد 2310 - السنة الثامنة
الثلاثاء 28 محرم 1437 - الموافق 10 نوفمبر 2015
Tuesday 10 November 2015 - No.2310 - 8th Year

«السكنية» وزعت بطاقات الاحتياط للدفعة 14 من قسائم جنوب المطلاع

وزعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية اليوم بطاقات الاحتياط لدخول القرعة على الدفعة 14 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع «إن 8» والتي تشمل على 380 قسيمة بمساحة 400 متر مربع.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي اليوم إن موعد إجراء القرعة على هذه القسائم سيكون في صباح يوم الأربعاء المقبل في تمام الساعة التاسعة صباحا في مسرح المؤسسة بجنوب السرة.

وتضم مدينة جنوب المطلاع السكنية الخدمات الأساسية والمباني العامة «المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وفروع الجمعيات التعاونية والمساجد».

وتتميز المدينة باحتوائها على مساحات لأنشطة استثمارية وتجارية وأفرع جهات الدولة الخدمية بهدف تلبية حاجة سكان المدينة من جميع الخدمات.

في ضوء التوجيهات السامية لخلق البيئة المناسبة لإبداع الشاب وتفوقهم

مجلس الوزراء يكلف هيئة الاستثمار بدراسة خصخصة الأندية الرياضية

- مرسوم بمذكرة تعاون بين الكويت واليابان في مجال البنية التحتية والطرق السريعة وأنظمة الصرف الصحي
- نقل عبداللطيف السريع مدير جهاز تكنولوجيا المعلومات إلى وزارة العدل بوظيفة وكيل وزارة

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا اجتماع الحكومة أمس

جانب من الاجتماع

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاسبوعي صباح أمس في المطار الأميري برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بعد الاجتماع أن المجلس اطلع في مستهل اجتماعه على الرسالة الموجهة لسمو الأمير من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي والمرفق بها نسخة من الميثاق الاقتصادي العربي الذي اطلق في شهر أغسطس الماضي والمتضمن سلسلة من الاقتراحات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز النهضة الاقتصادية العربية المشتركة.

ثم احيط مجلس الوزراء علما بالزيارة الرسمية التي يقوم بها حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه والوفد المرافق له إلى جمهورية روسيا الاتحادية «سوتشي» وذلك تلبية للدعوة الموجهة لسموه من فخامة الرئيس فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية الصديقة وذلك في اطار بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بين البلدين الصديقين في كافة المجالات والميادين إضافة إلى آخر التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحتان الاقليمية والدولية.

كما احاط النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد المجلس علما بنتائج لقائه بوزير خارجية البوسنة والهرسك ايغور سرناداك خلال زيارته للبلاد مؤخرا وقد تناولت سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بما يرتقي بها إلى مستوى العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين.

وقد اشاد وزير خارجية البوسنة والهرسك بالدور الانساني الملموس لسمو الأمير ودولة الكويت في السعي لتحقيق السلام ومحاربة الارهاب ونصرة قضايا الانسانية.

وفي ضوء التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين بالاهتمام بالشباب والرياضة وتشجيعهم وخلق البيئة المناسبة لإبداعهم وتفوقهم ليرفعوا اسم الكويت في كافة المحافل الدولية ومن منطلق اهتمام مجلس الوزراء بالنشء والشباب واعداد المواطن وتنمية قدراته وامكانياته لاسيما الرياضة والرياضيين فقد استمع مجلس الوزراء الى شرح قدمه وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح حول الجهود التي تقوم بها الهيئة العامة للرياضة لتطوير الرياضة وتعزيز مؤسساتها ودورها الحيوي حيث عرض على مجلس الوزراء مقترحا بشان خصخصة الاندية الرياضية بهدف رفع كفاءة اداء وتطوير الاندية الرياضية ورفع مستوى الرياضة وقد كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للاستثمار بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بخصخصة الاندية الرياضية والاستعانة بالخبرات الدولية المتخصصة وتقديم نتائج هذه الدراسة لمجلس الوزراء متضمنة الاليات والادوات الكفيلة بتنفيذها ومتطلبات نجاحها.

كما اطلع مجلس الوزراء على مشروع مرسوم مذكرة التعاون بين دولة الكويت واليابان في مجال البنية التحتية والتي تهدف الى زيادة وتطوير وتعزيز التعاون بين البلدين فيما يختص بالبنية التحتية «الطرق السريعة وانظمة الصرف الصحي» وسلامة وحماية البيئة واعمال الانشاءات وكذلك مشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والفني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية السنغال والتي تهدف الى الحفاظ على الهوية الثقافية ودعمها وتطويرها وتعزيز الاتصال المباشر بين البلدين في مجالات الأدب والفنون والسينما والعمارة والمتاحف والمكتبات وغيرها من المجالات الثقافية.

وقرر المجلس الموافقة على مشروعي المرسومين ورفعهما الى حضرة صاحب السمو.

هذا وقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بنقل عبداللطيف سريع السريع مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إلى وزارة العدل بوظيفة وكيل وزارة العدل بذات درجته الوظيفية.

ثم بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسة على الصعيدين العربي والدولي.

رعى الاحتفال بتكريم مدير «التطوير» السابق سعد الحجي

وزير الأوقاف: الخطاب السامي يواكب قيم الشريعة في الحث على الوحدة الوطنية ونبذ الفتنة

- من الواجب علينا أن يكون خطاب ولي الأمر نبراسا لكل أبناء الشعب وأن نبرز معانيه ومضامينه
- المقترحات المقدمة على قانون الجزاء من النواب ونحن أبدينا وجهة نظرنا كوزارة العدل ومجلس القضاء

يعقوب الصانع

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أن الخطاب السامي لسمو امير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة يمثل الشريعة الإسلامية الغراء، لاسيما أنه حث على ضرورة الوحدة الوطنية ودعا إلى الإقتصاد وعدم التبذير.

وقال الصانع في تصريح صحافي على هامش الحفل الذي اقامته «الأوقاف» الليلة قبل الماضية لتكريم مدير إدارة التطوير والتدريب السابق سعد الحجي إن سمو أمير البلاد أكد عبر النطق السامي على الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة وعدم تمزيق اوصال المجتمع.

وأضاف أن من أبرز أسباب اختيار الخطاب السامي ليكون موضوع خطبة الجمعة الماضية هو ان الخطاب السامي يمثل الشريعة الإسلامية الغراء خصوصا تناوله الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة «بالتالي من الواجب علينا أن يكون الخطاب السامي لولي الأمر نبراسا لكافة ابناء الشعب وأن نبرز هذا الخطاب».

وأوضح أن تلك العبر مستخلصة من الشريعة الإسلامية الغراء «فكيف لا تكون منابرنا مفتوحة امام مثل هذه الأمور التي تحث الجميع على الوحدة الوطنية» مؤكدا ان خطاب سموه لامس متطلبات المجتمع بعيدا عن اي امور أخرى.

وأشار الصانع إلى امتلاك «الأوقاف» رؤية جديدة تحث على العمل والوحدة الوطنية من خلال خطاب ديني يتلمس احتياجات المجتمع ويقدم الكثير من الأمور التي تتطلبها المرحلة.

وعن التعديلات التي تمت مناقشتها مع اللجنة التشريعية البرلمانية أخيرا على قانون الجزاء اوضح ان «المقترحات المقدمة كانت من النواب ونحن ابدينا وجهة نظرنا حولها كوزارة العدل ومجلس القضاء» لافتا إلى ان المقترح المطروح «لم يتحدث عن إضافة مادة جديدة إنما عن إعادة الحال على ما كانت عليه في ما يخص الحبس الاحتياطي».

وفي شأن آخر اكد الصانع حرص «الأوقاف» على تكريم كل من ساهم في تطوير العمل بإداراتها المختلفة مشيرا إلى أن المحتفى به ترجل من ميادين العمل الرسمي بعد ان امضى سنوات طويلة في خدمة وطننا الغالي وجسد خلالها أروع صور التضحية والتفاني في العمل والجد والاجتهاد.

لتطوير أنظمة العمل وتسهيل الإجراءات بما يضمن تحقيق الصالح العام

«الداخلية»: تؤكد تفعيل ربط مدة اقامة الوافد بصلاحية جواز سفره مطلع يناير

جددت وزارة الداخلية تأكيدها على تنفيذ القرار الخاص بربط مدة اقامة الوافد بصلاحية جواز سفره اعتبارا من مطلع يناير المقبل وذلك استنادا الى المادة 12 من قانون اقامة الاجانب في دولة الكويت رقم 17 لسنة 1959.

واضافت الوزارة في بيان صحافي امس انه اعتبارا من يناير المقبل ستبدأ الإدارة العامة لشؤون الإقامة في تنفيذ القرار الجديد الخاص بعدم تجاوز مدة منح الإقامة لأي مقيم في دولة الكويت لمدة صلاحية جواز السفر.

واوضحت ان القرار الجديد يأتي تطبيقا للمادة 12 من قانون إقامة الأجانب رقم «17» لسنة 1959 والمادة «15» مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب رقم «640» لسنة 1987 والتي تنص على انه «لايجوز أن تزيد مدة الإقامة التي تمنح للأجنبي عن مدة صلاحية جواز سفره».

واشارت الى ان هذا الاجراء يأتي في إطار تنظيم العمل والذي يصب في صالح المواطنين والمقيمين لافتة الى ان الفترة الممنوحة قبل تطبيق القرار مطلع العام الجديد كافية لاي شخص للكشف عن تاريخ انتهاء جواز سفره وترتيب اوضاعه قبل التوجه الى إدارة شؤون الإقامة التابع لها لوضع الإقامة الجديدة.

وافادت بأن النظام الجديد يقضي بضرورة وجود فترة زمنية كافية في جواز السفر بحيث لا تتجاوز مدة الإقامة الممنوحة لهذه الفترة وفي حال انتهت مدة صلاحية جواز السفر فإن الإقامة تعتبر منتهية وفقا للقانون ولا يجوز وضع إقامة جديدة الا بعد تجديد صلاحية جواز السفر.

وبينت ان الادارة العامة لشؤون الإقامة تبذل كل ما في وسعها لتطوير أنظمة العمل من أجل تحقيق راحة المواطن والمقيم وتسهيل الإجراءات وإنهاء المعاملات بما يضمن تحقيق الصالح العام.

واهابت الداخلية بالمقيمين ضرورة متابعة مدة صلاحية جوازات سفرهم والعمل على تجديدها قبل وقت كاف من تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها ثم التوجه مباشرة لإدارة شؤون الإقامة المختصة للعمل على تسجيل بيانات تجديد جوازات سفرهم وكذلك نقل معلومات الإقامة من جوازات سفرهم القديمة الى الجديدة.

كما دعت المواطنين متابعة مدة صلاحية جوازات سفر مكفوليهم من العمالة المنزلية حتى لا يقعوا في مخالفة قانون إقامة الأجانب سابق الذكر.

تمهيداً لبدء تنفيذ المشروع الذي سيساهم في تسهيل حركة السير

«الأشغال»: مواصلة العمل لإعداد المستندات الخاصة بتطوير «الدائري الخامس»

- الحصان: المشروع تمت ترسيته من قبل لجنة المناقصات المركزية بتكلفة اجمالية بلغت 109 ملايين دينار
- الجهات الرقابية تراجع الاتفاقية الاشرافية الخاصة به وفي انتظار الانتهاء منها لاتمام جميع الاجراءات

أحمد الحصان

أعلن الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق بوزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الحصان مواصلة العمل على إعداد المستندات الخاصة بمشروع الجزء الغربي من الطريق الدائري الخامس تمهيدا لبدء تنفيذ المشروع الذي سيساهم في تطوير الطريق القائم.

وقال الحصان في تصريح صحافي امس إن المشروع كان قد تمت ترسيته من قبل لجنة المناقصات المركزية بتكلفة اجمالية بلغت 109 ملايين دينار مشيرا إلى قيام الجهات الرقابية بمراجعة الاتفاقية الاشرافية الخاصة به «وفي انتظار الانتهاء منها لاتمام كافة الاجراءات».

واضاف ان المشروع الذي سيستمر العمل به 48 شهرا سيخدم المناطق المطلة على الجزء الغربي من الطريق الدائري الخامس كالعارضية والفردوس والصليبية والصليبخات وجنوب الدوحة والفيروان لافتا إلى انه من المشروعات الهامة التي ستساهم في رفع مستوى الخدمة للطريق القائم وزيادة عدد حاراته من ثلاثة إلى أربع حارات في الاتجاهين فضلا عن اضافة حارات تخديمية وللطوارئ.

وافاد بأن المشروع من شأنه تحويل التقاطعات الحالية وعددها ستة تقاطعات حرة ورفع مستوى الأمان لمستخدمي الطريق والسماح بزيادة السرعة «التصميمية» من 80 كم/ساعة إلى 120 كم/ساعة.

واوضح أن إجمالي الطرق بالمشروع تبلغ 21.2 كم ويشتمل على ثلاثة جسور إضافة إلى جسر آخر طوله 2.8 كم اعلى ثلاثة تقاطعات.

وأكد الحصان حرص قطاع هندسة الطرق بوزارة الأشغال على طرح وتنفيذ الطرق المدرجة على خطة الوزارة لاستكمال منظومة تحديث وتطوير الطرق في البلاد لخدمة اغراض التنمية المنشودة.

وشدد على المتابعة جادة من قبل القطاع لكافة المشروعات التي يتم تنفيذها حاليا من خلال الجولات الميدانية والتقارير الدورية الواردة للقطاع حول آخر المستجدات والعمل على تذليل كافة العقبات التي تواجهها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.

«الزراعة»: لا صحة لتخصيص خمس حيازات زراعية لشركات وهمية

نفت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية صحة ما تم تداوله إعلاميا أمس عن تخصيص الهيئة خمس قسائم زراعية لشركات وهمية، مؤكدة أن جميع إجراءات التخصيص للشركات الخمس سليمة.

وقالت الهيئة في بيان صحافي إنها تقوم بعمليات التخصيص استنادا إلى التراخيص الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة وهي ليست الجهة المناط بها كشف أي تزوير أو مستندات صادرة عن هذه الوزارة ولا علاقة لها بصحة تلك المستندات ومن هذا المنظور قامت الهيئة بالتخصيص لجميع الشركات المشاركة في مشروع الأمن الغذائي وعددها يفوق الألف شركة.

وأضافت «الزراعة» أنها هي التي بادرت في شهر يوليو الماضي بمخاطبة وزارة الداخلية للاستفسار عن بعض الأخبار التي تم تداولها إعلاميا آنذاك عن اكتشاف شبكات لتزوير المستندات والعقود لتراخيص التجارة والصناعة وجاء رد الداخلية بتاريخ 2015/8/17 بالإشارة إلى اكتشاف شبكة للتزوير وأرفقت كشفا بعدد 17 شركة ووجود تزوير بأوراقها.

وذكرت أنه بمراجعة الهيئة كشوف من تم التخصيص لهم تبين وجود خمس شركات فقط هي التي تم اتخاذ الإجراءات الأولية للتخصيص لها وعليه جاء رد الهيئة على ذلك سريعا بإيقاف إجراءات التخصيص لعدد 4 شركات قبل أن تستكمل إجراءات تخصيصها إلى حين البت في أمرها من قبل النيابة العامة.